

الفيلكاوي: أجلنا مناقشة اقتراح إنشاء ديوان حقوق الإنسان «حقوق الإنسان» تطلب من «الشؤون» عدم تشغيل العمالة وقت الظهيرة



طاهر الفيلكاوي وخالد العذرة

أعلن مقرر لجنة «حقوق الإنسان» والبدون طاهر الفيلكاوي ان اللجنة وجهت خطابا الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تطلب فيه تفعيل قرارها المتعلق بحظر تشغيل العمالة وقت الظهيرة. وقال الفيلكاوي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس ان اللجنة قررت ارجاء مناقشة انشاء ديوان حقوق الإنسان الى حين وصول المقترح الحكومي للجنة.



خليل الصالح

الصالح للعميري: نعم نثق بسلامة الصوت الواحد

قال النائب خليل الصالح مخاطبا النائب السابق عبداللطيف العميري: الأخ الفاضل العميري هل تستغرب ان الاستنتاج العقلي والمنطقي هو من قادنا إلى الحقيقة التي هي بالنسبة لك مرة. نعم نثق بسلامة مرسوم الصوت الواحد.

الفضل: جولة تفقدية شاملة في جليب الشيوخ

للوقوف على أوضاعها وأحوالها الراهنة وما تعانيه هذه المنطقة من مشاكل ومعدات وتكليف اللجنة المكورة بوضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الأوضاع والمشاكل والمعوقات، تمهيدا لرفع تقريرها بشأن ما سبق خلال ثلاثة أشهر الى مجلس الأمة لاتخاذ المجلس ما يراه مناسباً بشأن التقرير المئوّه عنه ورفعته للحكومة للعمل بموجبه.

وقد اذلت لاصدار قرار من المجلس في الأمور الداخلة في اختصاصه أو التي يرى توجيهها الى الحكومة في المسائل العامة. وحيث انه لا يخفى على احد ان منطقة جليب الشيوخ أصبحت منطقة حيوية واستراتيجية بسبب موقعها القريب من أحد المنافذ الكويتية -منفذ المطار- كما ان قد أصبح في محيطها الجغرافي عدة مواقع مهمة كستاد جابر الأحمد الرياضي وجامعة صباح السالم والعديد من كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي ستفتتح أبوابها في شهر سبتمبر المقبل، ناهيك على انها محاطة بمناطق سكنية تقطنها عائلات كويتية.

ونص الاقتراح على تكليف أعضاء لجنة المرافق العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون البلدية ومدير عام بلدية الكويت ورئيس المجلس البلدي وبعض أعضائه لعملي جولة تفقدية شاملة لمنطقة جليب الشيوخ

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقرار جاء فيه: نصت المادة 118 من اللائحة الداخلية على ان «يقدم العضو الى الرئيس ما يقترحه من رغبات في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يرى توجيهها الى الحكومة في المسائل العامة، وللمجلس في حالة الاستعجال ان يقرر نظر الاقتراح بقرار أو برغبة مباشرة دون إحالته الى اللجنة المختصة».

ونصت المادة 130 من الدستور على ان «يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها».

وقررت المذكرة التفسيرية للدستور بشأن مسؤولية الوزراء امام مجلس الأمة بأن «وهم المسؤولون عن الحكم أمامه وأمام مجلس الأمة».

وتطبيقا لتكامل النصوص الدستورية السابقة فإن أعضاء مجلس الأمة الحق في تقديم الاقتراحات الى رئيس مجلس



نبيل الفضل



فيصل محمد الهاجري

مجلس الأمس واليوم

من العلماء، فنحن اعمارنا قصيرة وآجالنا تنسبح وقبورنا تقترب منها يوما بعد يوم، ومع ذلك جعلنا فتنة الساسة تضرب بأوتادها علينا وتحركنا كهيئة ويسرة، معارضة الأمس افقتن بها الكثير وأصبحت اسرى مطالبهم التي فسرتها لنا النصوص قبل النفوس، حتى لو كان خروجهم في الشارع من اجل الدين لا يصح ذلك وهذا على قول كثير من العلماء، اما كان خروجهم بمطلب دنوي واحد وإذا بالمطالب تتوالى شيئا فشيئا حتى وصل إلى ما ليس في الدستور وهم ينادون باحترام الدستور، ونقلوا شكرا لدعوتكم باحترام الدستور ولكن مطالبكم تعدت كل شيء فمن اذن يجب عليه احترام الدستور؟ هل الذي يطالب بالإمارة الدستورية، والحكومة المنتخبة ورئيس الوزراء الشعبي؟ ام هل هناك شيء آخر في الطريق؟ المجلس السابق يريد سقفا سياسيا عاليا لا وجود له في الدستور لذلك نحن ضد هذا المسلك، فترى تفككا لديهم وانحدارا كبيرا في شعبيتهم خصوصا بعد فضيحة «كي داو» أما المجلس الحالي فيعاني خلافا في أدائه وخلافا في طريقة تعامله وخلافا حتى في تحديد نوعية تفكيره، لم يفرض شخصيته بطرحه مجلس قام بـ 113 تهديدا بالاستجواب من 27 نائبا الى 12 وزيرا بمعدل تهديد كل 32 ساعة، فهل هذا مجلس إنجاز كما كانوا يطلقون على انفسهم في بداية انطلاق المجلس؟ انا لا اسلب حق النائب في الاستجواب، وأنا ضد تأجيل الاستجابات اصلا ولكن مع الاستجواب المستحق اخيرا اقول، كفانا تازيما يا مجلس ويا حكومة.

إن المتابع للشأن السياسي يرى أن المجلس الحالي يعاني من ضعف في الأداء التشريعي والرقابي وهما الجناحان اللذان يجب أن يطير بهما عضو مجلس الأمة في سماء العمل البرلماني، فمضت خمسة أشهر ولم نجد اي تشريع قانون لعدة قضايا مهمة وأساسية وهي القضايا التنموية، نعم لقد نجح في بعض القضايا الشعبية، ولكن أين هم من القضايا الأزلية والتي للأسف أصبحت اسطوانة مشروخة من جميع المجالس السابقة؟!

نعلم كذلك ان عضو المجلس لا يملك عصا موسى ولا خاتم سليمان ولكن يملك المبادرة في السعي ل طرح المشروعات التي يحتاجها المواطن يوميا والتي هي من خاصية الحكومة كقضية التعليم وقضية الإسكان وقضية البطالة وتوظيف الشباب وقضية تاهيل الخدمات الصحية من جديد، وقضية الشباب واستثمار الطاقات واستغلال اوقات الفراغ، والازدحامات المرورية، هذه قضايا دنوية وملحة وتغني بها اغلب من وصل الآن لمجلس الأمة وحتى من الأعضاء السابقين ايضا، ولكنها ظلت مجرد شعارات انتخابية للأسف لم تطرح حتى الآن على سبيل المثال، والأهم من ذلك قضايا الدين المخدولون في الأرض، أين نحن من اسلمة القوانين بادروا يا إخوان ولو كان من اجل ابراء الذمة أمام الله سبحانه وتعالى، فبما من ادليت بصوتك فإنها شهادة إما تشغف لك يوم القيامة أو تكون شاهدة عليك، وحتى حجب الشهادة لن يستحقها فإنه والله اعلم يؤثم على ذلك كما افتي في ذلك كثير

«التشريعية» ترفض رفع الحصانة عن حماد في قضية رولا دشتي الشطي: تأجيل اقتراح تطوير منطقة جليب الشيوخ



د.عبدالحاميد دشتي ود. معصومة المبارك ويعقوب الصانع

حتى لا يتم التلاعب في العملية الأكاديمية في الكويت وحماية للمؤسسة التعليمية.

رفضت مقترحا بشأن تنظيم اوضاع الكويتيين حملت شهادات الدكتوراه خارج المؤسسات الأكاديمية،

النقد وبنك الكويت المركزي لتنظيم المنحة المصرفية. وبين الشطي ان اللجنة

أعلن عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب خالد حسن الشطي ان اللجنة ارجأت النظر في الاقتراح بقانون الخاص بتطوير منطقة جليب الشيوخ والمعروف باسم «المثلث الذهبي» لمزيد من الدراسة واستدعاء الجهات الحكومية لسماع آرائها بشأنه.

وقال الشطي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة التشريعية امس ان اللجنة رفضت بالإجماع رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد في قضية مرفوعة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة التخطيط والتنمية رولا دشتي.

وأضاف الشطي ان اللجنة وافقت بالإغلبية على اضافة مادة جديدة الى المادة 74 من قانون

سأل الجحرف عن عدد المدارس المغلقة بهدف الصيانة والترميم عبدالصمد للحمود: من المتسبب في وفاة المواطن المزددي؟

الدسمة والدعية والشعب والريحية وسلوى بمراحلها المختلفة، والجراءات التي اتخذتها الوزارة لتجذب تكديس الطلبة في المدارس نتيجة لإغلاق بعض المدارس في المناطق المذكورة، وهل تم توفير بدائل لسكان تلك المناطق، وجراءات الوزارة لحماية المدارس المغلقة من العبث بها وسوء استغلالها؟

وسأل عبدالصمد عن عدد المدارس التي تم إغلاقها بهدف الصيانة والترميم، مع تزويده بأسماء وعناوين تلك المدارس وتاريخ إغلاقها مع بيان نسبة الانجاز في ترميم وصيانة كل مدرسة على حدة، والاسباب التي ادت الى تأخر انجاز اعمال الصيانة والترميم في تلك المدارس، وهل تقوم الوزارة بأعمال الصيانة والترميم مباشرة او عن طريق مقاولين، اذا كانت عن طريق عقود المقاولين فيرجى تزويدي ببيان قيمة كل عقد والشركة المسند اليها ومدة الانجاز ونسبة الانجاز الفعلية حتى تاريخ ورود هذا السؤال، ومتى يتوقع الانتهاء من اعمال الصيانة والترميم في المدارس المغلقة لهذا الهدف؟

الثاني لوزير التربية والتعليم العالي د.نايف الجحرف قال فيسه: قامت وزارة التربية بإغلاق العديد من المدارس الحكومية بهدف ترميمها واعادة صيانتها بما يتناسب مع حاجات الوزارة، وقد استمر إغلاق بعض تلك المدارس لفترات زمنية طويلة حيث لازالت بعض المدارس مغلقة منذ ما يقارب الخمس سنوات، وقد وردتنا شكاوى كثيرة من سكان المناطق الذين تضرروا من هذا الإغلاق، حيث تسبب في تكديس الطلبة في مدارس أخرى واضطر بعضهم الى نقل ابنائهم الى مدارس خارج المنطقة بسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة للمدارس الحالية.

من جانب آخر، فقد أصبحت هذه المدارس المغلقة أماكن خطيرة جدا على امن وسلامة سكان المناطق وياتت مرتعا لسوء الاستغلال من بعض ضفاف النفوس نتيجة للامداد وعدم وجود حراسة كافية عليها.

وعلى ضوء ذلك، طالب عبدالصمد بإفادته بالإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية خلال السنوات العشر الماضية لصيانة وترميم المدارس الحكومية في مناطق

المنية بعد عشرين يوما من المعاناة بسبب مضاعفات الحادث المؤلم. بخصوص الحادث المذكور اعلاه، ارجو افادتي بالتالي:

1- من الشخص المتسبب في وفاة المواطن حسين احمد المزدي، والسيارة التي صدمت المرحوم، وهل كان يقود السيارة بسرعة تفوق السرعة القصوى المسموح بها في الشارع الذي وقع فيه الحادث؟

2 - يرجى تزويدي بالتقرير الطبي الاولي والنهائي المتعلق بالحادث. هل يوجد اي تعارض بين التقارير الطبية الصادرة من وزارة الصحة بشأن المرحوم؟

3- ما سبب الوفاة المذكورة في شهادة الوفاة الصادرة للمرحوم؟ اذا كانت الاجابة بنوي المرحوم بلغتني تفاصيل مثيرة للريبة والشك بخصوص الحادث المذكور، حيث ان الحوادث وقع عصري يوم الخميس الموافق 2013/1/3 على طريق النويصيب السريع مقابل شاليهات الجليعة، وتم نقل المرحوم الى العناية المركزة في مستشفى العبدان، وواقته



عبدان عبدالصمد

وجه النائب عبدان عبدالصمد سؤالين اولهما الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود قال في مقدمته: سبق ان تقدمنا بسؤال برلماني بخصوص حادث السير الذي اودى بحياة احد المواطنين، وجاء رد الوزير بأنه لا يتفق مع الضوابط التي قررتها المحكمة الدستورية، وعليه تم الاعتذار عن الاجابة، لذلك فإننا نعيد تقديم السؤال ذاته بعد حذف البنود التي قد يشتهى في كونها غير مطابقة للضوابط الدستورية، في حين تم التيقن من دستورية بنود السؤال.

ونص السؤال بعد تعديله على ما يلي: في شأن حادث السير الذي اودى بحياة المواطن الكويتي الشاب حسين احمد حسن المزددي (بطاقة مدنية رقم 297111500489) وبعد الاتصال بنوي المرحوم بلغتني تفاصيل مثيرة للريبة والشك بخصوص الحوادث المذكور، حيث ان الحوادث وقع عصري يوم الخميس الموافق 2013/1/3 على طريق النويصيب السريع مقابل شاليهات الجليعة، وتم نقل المرحوم الى العناية المركزة في مستشفى العبدان، وواقته

رئيس البرلمان العربي وعضو مجلس الأمة أحمد المليفي في البرلمان الصومالي



أحمد المليفي وأحمد الجروان خلال اللقاء

احتياجات اخواننا وابتائنا في الصومال والوقوف بجانبه، فنحن بكل امكانيات البرلمان العربي وبالتعاون مع الأخ محمد شيخ عثمان جوارى رئيس برلمان الصومال سنعمل على ان نوجد سبل النجاح للشعب الصومالي في خلال الـ 100 يوم من العمل والاندماج في التعليم والتكاتف بين بعضكم البعض ومع البرلمان الى الشعب العربي بأسره وإلى العالم في الخارج من خلال المؤتمرات والندوات والفعاليات التي يشارك فيها البرلمان العربي.

ومن خلال هذا المنبر البرلماني، نشكر الشعب الصومالي وبرلمانيه وقيادته على العمل والجهد الذي يقومون به لبث روح

التقى رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وعدد من أعضاء البرلمان من بينهم النائب احمد المليفي العضو بالبرلمان العربي وذلك في إطار دعم العلاقات بين البرلمان العربي والبرلمانات العربية، محمد شيخ عثمان جوارى رئيس برلمان الصومال وذلك بمقر البرلمان بالصومال. وفي بداية اللقاء قال الجروان: انقل لكم تحيات اخوتكم البرلمانيين العرب والسبب الشعب الصومالي الكريم، حيث ان الشعب الصومالي يعيش في قلب الأمة العربية وقلوب أعضاء البرلمان العربي.

واستعرض الجروان دور البرلمان العربي، موضحا ان البرلمان العربي الذي انشئ بقرار من قادة الأمة العربية عام 2005 منعت انتقالية لمدة خمس سنوات ثم جدد لعامين حتى ولسد البرلمان العربي الدائم بتاريخ 2012/12/12. حيث يمثل الجناح التشريعي لجامعة الدول العربية ويعتبر صوت الأمة وشعبها بجانب الجناح الآخر المتمثل في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي يقوم بالور التنفيذي لقرارات الجامعة العربية.

وذكر انه جاء مجموعة من أعضاء البرلمان العربي ممثلين عنه لا عن دول ولا أشخاص، اتينا لزيارة هذا البلد العظيم نحن ممثلي الشعب العربي لدعم